



رفع شكره لخادم الحرمين الشريفين وسمو نائبه وزير العدل : قرار مجلس الوزراء يهدف إلى تحقيق الوحدة الإجرائية لمأذوني الأنكحة

الخطوات التي ستتخذ بحق المخالفين وقال : إن المجلس وافق في إحدى فقرات القرار على أن يعاقب من يخالف إجراءات عقود الأنكحة وضوابطها بإحدى العقوبات التالية :

١- الإنذار ٢- إيقاف الرخصة لمدة لا تزيد عن سنة ٣- إلغاء الرخصة.

وحول إمكانية استثناء أحد من تعليمات اللجنة عند منح التصاريح قال معاليه إن النظام أجاز لوزير العدل صلاحية منح التراخيص لذوي الأهلية والشخصيات المعتمدة من العلماء وغيرهم ممن هم محل ثقة في المجتمع ولو لم يتقدموا بطلبها ، ليمارسوا أعمال المأذونية التي تعد من أنبل الأعمال التي يمكن أن يقوم بها إنسان ، نظراً للأهمية التي لاتخفى على أحد حيث إنها الرابطة القوية التي تجمع أواصر المجتمع ، وتقيم بنيانه على أساس شرعي سليم .

واختتم معالي وزير العدل تصريحه بالإشارة إلى أن دور المحاكم سيقصر على توثيق عقود الأنكحة والتأكد من سلامة إجراءاتها .

إطار تحقيق الوحدة الإجرائية لأعمال المأذونين . مشيراً إلى أن مشروع النظام في مرحله الأخيرة وسيصدر قريباً إن شاء الله ، وحول أبرز ملامح هذا النظام قال معالي وزير العدل إنه من المؤمل أن يساعد على إعادة مراجعة وضع الممنوحين حالياً تراخيص مأذوني الأنكحة وعدمهم ، حيث سيتضح للوزارة مدى الحاجة الفعلية لكل منطقة من خلال استقراء واستبيان ميداني يكشف لها حالات النقص والتضخم في كل حي أو مركز أو محافظة أو مدينة .

وقال معالي وزير العدل د . عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في إجابة على سؤال معاليه حول عمل اللجنة المقرر تشكيلها لدراسة أوضاع مخالفي النظام : إن هذا التعديل يمنح الوزارة معرفة القصور في حال حدوثه من قبل المأذونين المصرح لهم ، وإحالة تلك المخالفات إلى اللجنة المشكلة في الوزارة لهذا الغرض التي تتكون من مفتش قضائي رئيساً وعضوية مستشارين شرعي ونظامي . وأضاف معاليه مفصلاً

رفع معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ شكره وتقديره لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وللمقام سمو نائبه صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز - حفظهما الله - على إثر صدور قرار مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٠/٦/١٤٢٣ هـ بتعديل المادة التاسعة والستين من نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي ، بحيث تتولى وزارة العدل بموجبه مسؤولية تنظيم وإصدار التراخيص اللازمة لمأذوني عقود الأنكحة ، وفق إجراءات وضوابط معينة .

وأوضح معاليه في تصريح صحفي ما يمثله قرار مجلس الوزراء بتعديل المادة المذكورة قائلاً : إن في الموافقة على أن تقوم وزارة العدل بإصدار الرخص لمأذوني الأنكحة فيه توحيد لجهة الاختصاص التي تمنح الرخص ، حيث سيكون هناك ضبط لإعطاء التراخيص ودقة في المتابعة لما تملكه الوزارة من آلية وإمكانات إدارية وإشرافيه تعين على ذلك ، وفق ضوابط موحدة وواضحة في

معالي الوزير اختتم زيارته الرسمية لكازاخستان التوقيع على مذكرة تفاهم بين المملكة وكازاخستان في المجال القضائي

الجمعة ٢٨/٦/١٤٢٣هـ زيارته الرسمية إلى جمهورية كازاخستان. التقى خلالها رئيس مجلس الوزراء أيمن غالي بك ومعالي رئيس المحكمة العليا خيرت مامي ورئيس أكاديمية الحقوق نار بكاييف مقصود.

ورافق معاليه وفد رسمي ضم فضيلة وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية الدكتور عبد الله بن صالح الحديثي والمفتش القضائي بوزارة العدل الشيخ إبراهيم الناصر وعميد كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور إبراهيم البراهيم وعميد المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية زيد بن عبد الكريم الزيد وعميد شؤون المكتبات بجامعة أم القرى الدكتور عبد المحسن بن عبد الله آل الشيخ .

وقعت المملكة العربية السعودية وجمهورية كازاخستان يوم الجمعة ٢٨/٦/١٤٢٣هـ مذكرة تفاهم بين البلدين في المجال القضائي والقانوني وذلك بمقر وزارة العدل الكازاخستانية في العاصمة الكازاخستانية (استانا).

وقد وقع المذكرة عن الجانب السعودي معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ فيما مثل الجانب الكازاخستاني معالي وزير العدل جورجي كيم.

وتناولت هذه المذكرة تطوير ودعم العلاقات الثنائية بين البلدين في المجال القضائي وتعزيز التنسيق المشترك في مجال تبادل المعلومات والخبرات والأجهزة الفنية التي تعمل على تسهيل الإجراءات القضائية.

وكان معالي الوزير قد اختتم يوم

بتكلفة أكثر من ٤١
مليون ريال

وزير العدل وقع عقد إنشاء مبنى المحكمة الشرعية بجدة

□ وقع معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ يوم الاثنين ١٩/٥/٢٣هـ عقد إنشاء مبنى المحكمة الشرعية الكبرى في محافظة جدة مع إحدى الشركات الوطنية بتكلفة إجمالية تبلغ ٤١ مليوناً و٦٧٢ ألفاً و٨٦ ريالاً. ويتكون المشروع - الذي تبلغ مساحته ٤٤ ألفاً و١٠٠ متر مربع ويقع على شارع سمو ولي العهد في الجزء الغربي من الموقع الحالي للمحكمة الشرعية الكبرى بمحافظة جدة - من سبعة أدوار وقبو ويشتمل كل دور على أربعة مجالس قضائية، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى وأماكن الانتظار للرجال والنساء.

زيارة معالي الوزير إلى المملكة الأردنية

□ قام معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ يوم الخميس ٢٣/٤/٢٣هـ بزيارة رسمية للمملكة الأردنية الهاشمية استغرقت خمسة أيام رافقه خلالها وفد رسمي من الوزارة.

ويبين معالي الوزير أن الزيارة تأتي استجابة لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين في توطيد وتعزيز العلاقات السعودية الأردنية في كافة المجالات وخاصة في المجالات القضائية.

وأضاف أن مباحثاته مع المسؤولين الأردنيين تناولت سبل تعزيز علاقات التعاون الأردني السعودي في مجالات القضاء والمحاكم بما يعود بالنفع والفائدة على أبناء شعبي البلدين.

وقد شمل برنامج الزيارة لقاء العامه الأردني الملك عبدالله بن الحسين ودولة رئيس الوزراء المهندس علي أبو الراغب.

وعقد معاليه اجتماعاً بمعالي وزير العدل فارس نابلسي.

كما قام معاليه والوفد المرافق بزيارة لمقر مجلس القضاء الأعلى، والتقى برئيس المجلس القاضي محمد الرقاد.

رعى حفل تدشين نظام الحاسب الآلي

معالي وزير العدل يلتقي رؤساء المحاكم
والتقضاة بمقر المحكمة الكبرى بجدة

بحيث يجدها صاحبها في مكتب القاضي مباشرة .
وأوضح الشيخ الهزاع أن زيارة معالي وزير العدل لمبنى المحكمة الجديدة وهي :قسم محضري الخصوم وقسم صحائف الدعوى والمواعيد ، والخبراء ، والحجز ، والتنفيذ ، وسوف تكون هذه الأقسام بإذن الله داعماً قوياً للقضاء والنقاضي في سبيل إنجاز القضايا ويأتي ذلك في إطار تفعيل نظام

الاتصالات الإدارية وبرنامج الإحالات مشيراً إلى أن هذا النظام سيدعم العمل آلياً في أقسام المحكمة ويؤدي إلى إحالة القضايا الحقوقية والإنهائية والجنائية إلى أصحاب الفضيلة والقضاة بالتساوي خصوصاً أنه تم إضافة تفاصيل أنواع هذه القضايا غالباً بالحاسب للجمهور ، كما أن تشغيل هذا النظام سيقدم للجمهور خدمة جديدة بهدف التسهيل عليهم من خلال إحالة المعاملة الواردة إلى المحكمة آلياً

رعى معالي وزير العدل د. عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ يوم الأربعاء ١٤٢٣هـ حفل تدشين نظام الحاسب الآلي بمحافظة جدة وافتتح أقساماً جديدة بها في إطار تفعيل نظام المرافعات الشرعية .
وأكد فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بجدة المساعد الشيخ راشد بن محمد الهزاع أن مشروع الحاسب الآلي يهدف إلى ربط المكاتب القضائية ببرنامج

المراجعة والتحديث الذي نهجته وزارة العدل في السنوات الأخيرة. وأبان وكيل الوزارة للشؤون القضائية أن ثمار الجهود الحثيثة والصامته التي تبذل في وزارة العدل تظهر تبعاً في صور متلاحقة من التنظيم والتحديث ولا أدل على ذلك من صدور ثلاث أنظمة في عام واحد .
مشيراً فضيلته إلى صدور قرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على تعديل إجراءات

نوه فضيلة وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية د . عبد الله بن صالح الحديثي بما جاء في قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تعديل المادة ٦٩ من نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي وإنفاذ إجراءات إصدار الرخص لمأذوني الأنكحة بوزارة العدل .
وقال الدكتور الحديثي في تصريح صحفي أن هذا القرار يأتي تجسيداُ لدعم ولاة الأمر لمرفق القضاء وحفزاً لهمم لمتابعة منهج

وكيل وزارة العدل

للشؤون القضائية:

دعم ولاة الأمر لمرفق
القضاء يتواكب مع
مرحلة المراجعة
والتحديث

وافق عليه معالي وزير العدل

وزارة العدل تبدأ في منح تصاريح مزاوله مهنة المحاماة

وافق معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على إصدار المجموعة الأولى من التصاريح المتعلقة بممارسة مهنة المحاماة لعدد من المواطنين المتقدمين ممن تنطبق عليهم شروط مزاوله هذه المهنة .

أوضح ذلك مدير عام الإدارة العامة للمحاماة المكلف بوزارة العدل الأستاذ عبد الرحمن الحوتان ، وقال : إن من ضمن الحاصلين على تصاريح للعمل في هذه المهنة هم ممن يملكون تصاريح سابقة ممنوحة لهم من قبل وزارة التجارة للعمل في الاستشارات القانونية ، ومنهم من يملك تصريحاً سابقاً من المحكمة الشرعية للعمل في مهنة الوكالات الشرعية ، وبعض منهم لم يسبق لهم الحصول على تصريح لهذه المهنة أو شيء من ذلك .

وأشار الحوتان إلى أن مدة التصاريح كما جاء في نظام المحاماة هي خمس سنوات ويتطلب الحصول عليها الحصول على الشهادة الجامعية في الشريعة أو في الأنظمة بالإضافة إلى خبرة ثلاث سنوات .

تجدر الإشارة إلى وجود لجنة مشكلة لهذا الغرض بالوزارة تحت مسمى لجنة القيد والقبول برئاسة فضيلة وكيل وزارة العدل الشيخ عبد الله بن محمد اليحيى ، ومهمتها دراسة طلبات القيد قبل الموافقة على ترشيحها ومن ثم الرفع بها لمعالي وزير العدل لإصدار القرار بمنح التصريح لمزاوله مهنة المحاماة .

المرافعات الشرعية ، حيث نص هذا النظام على هذه الأقسام وأوجد لها أبواباً مستقلة وآلية عمل لتشغيلها والعمل بها.

ومن جهة أخرى التقى معالي وزير العدل د. عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مقر المحكمة الكبرى بمحافظة جدة مساء الأربعاء ٦/٥/١٤٢٣هـ أصحاب الفضيلة ورؤساء المحاكم الكبرى بمناطق المملكة ، حيث تم مناقشة أبرز المستجدات في أعمال المحاكم ، وخاصة تجربة الأقسام الخمسة الجديدة التي بدأ العمل بها في محكمة جدة تمهيداً لتطبيقها في المحاكم الكبرى بمختلف مناطق المملكة في القريب إن شاء الله تعالى .

إصدار الرخص لمأذوني الأنكحة والذي سيجرم في لائحة تتضمن قواعد تنفيذية لهذا التنظيم وصدور ما ينظم نشر الأحكام القضائية . وختم الدكتور الحديثي تصريحه بأن مسيرة التنمية تتطلب المزيد من المواكبة وسير المراجعة والتحديث مستمرة ومتطلبات المرحلة تستلزم المزيد من التهيؤ وفق أحدث الأساليب وبطرق ميسرة.

وزير العدل يعتمد اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية

المحاكم ويعطي صلاحيات مقرررة للقاضي يمكن له من خلالها أن يعالج القضايا والنزاعات المعروضة لديه بشكل أكبر قدرة وتمكناً من ذي قبل .

وأبان معاليه ما يتميز به نظام المرافعات وقال : لقد جاء النظام في خمسة عشر باباً (٢٦٦) مادة ليعالج وينظم الإجراءات الإدارية للقضايا الحقوقية .

وأكد معالي وزير العدل تميز هذا النظام وإحاطته وشموله لجميع ما يحتاجه العمل القضائي من حين ورود المعاملة إلى المحكمة إلى حين الحكم فيها كما عالج ما يتعلق بتدقيق الأحكام وتنفيذها وتفعيل ما يتعلق بتحضير الخصوم .

وأشار معاليه إلى أن اللائحة التنفيذية احتوت على خمسة عشر باباً و (٨٥٠) مادة تشرح وتوضح وتبسط المواد الأساسية في النظام .

وعبر معالي وزير العدل في ختام تصريحه عن شكره وتقديره لأعضاء اللجنتين العليا والتحضيرية في الوزارة اللتين شاركتا في إعداد هذه اللائحة لتخرج بهذه الصورة من الوضوح والدقة .

تجدر الإشارة إلى أن المادة ٢٦٤ من نظام المرافعات الشرعية الصادر من مجلس الوزراء الموقر نصت على أن يصدر معالي وزير العدل اللائحة التنفيذية للنظام .

اعتمد معالي وزير العدل د . عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية .

وبهذه المناسبة رفع معاليه شكره وثناءه لله سبحانه وتعالى على توفيقه لقيادة هذه البلاد وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وسمو نائبه صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز وسمو النائب الثاني صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز أيدهم الله الذين وفروا السبل وهياوا الإمكانات للوزارة فاستطاعت بحمد الله تعالى إنجاز هذا المشروع الكبير الذي يسهم بعد توفيقه سبحانه في وضع الأسس الكفيلة بتطبيق النظام على أساس من الوضوح والدقة.

وأشار معاليه إلى أن وزارة العدل وبعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم ١١٥ وتاريخ ١٤/٥/١٤٢١ هـ بالموافقة على نظام المرافعات الشرعية شكلت عدداً من اللجان في الوزارة بالتعاون مع بعض الجهات ذات العلاقة مكونة من قضاة وباحثين شرعيين ونظاميين لإعداد اللائحة التنفيذية للنظام .

وأكد معاليه أن نظام المرافعات الشرعية يعد إضافة نوعية تضاف إلى مجموعة الأنظمة والتعليمات في مجال تنظيم الأعمال الإجرائية في المحاكم الشرعية وهو يحمل في طياته الكثير من الجديد والمفيد لعمل القضاة في

معالي وزير العدل في افتتاحه برنامج «في رحاب العدل»:

ما نشاهده من تحديث في النظم والإجراءات دليل على اهتمام القيادة بمرفق القضاء

وريادتها ولله الحمد والمنة. وأشار معالي وزير العدل إلى الهدف من برنامج «في رحاب العدل» قائلاً: من هذا المنطلق الأساس كان لزاماً على وزارة العدل، وهي الجهة المعنية بالقضاء ورسالته، والجهة المشرفة على نظامه وإجراءاته أن توجد القنوات المتعددة لإيضاح نهج المملكة المبارك في قضائها وعرض أصوله وأحكامه، وإجراءاته ونظمه على العموم. وعدّد معالي د. عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بعض النقاط التي تهدف وزارة العدل إلى تحقيقها من وجود هذا البرنامج الأسبوعي فقال: إن وزارة العدل تهدف إلى تحقيق عدة أمور منها: أولاً: العناية برفع مستوى الوعي القضائي والفقهي في أوساط المجتمع السعودي من خلال التواصل الإعلامي والإجابة على الاستفسارات التي يحملها بريد البرنامج. ثانياً: التعريف بمناشط الوزارة والجهات القضائية الأخرى والأساليب والأنظمة الإجرائية المتبعة فيها. ثالثاً: توثيق أعمال وأنشطة الوزارة والدوائر التابعة لها.

وفي ختام كلمته قدّم معاليه شكره وتقديره لمعالي وزير الإعلام الذي يسّر السبيل بعد توفيق الله لخروج هذا البرنامج للمشاهدين، داعياً المشاهدين إلى التفاعل مع البرنامج والمشاركة فيه بالرأي البناء والكلمة الهادفة، مؤكداً معاليه أن وزارة العدل ترخّب بكل طرح مؤصل هادف بناء يؤتي ثماره إن شاء الله.

□ نوّه معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ باهتمام قيادة المملكة بالدوائر الشرعية ورعايتها لها، مشيراً إلى أن ذلك امتداد لما قامت عليه المملكة وتفريدها بتطبيق الشريعة الإسلامية بين سائر البلدان في العالم. وأكد معاليه في حديث لبرنامج «في رحاب العدل» الذي بدأت أولى حلقاته في منتصف شهر رجب ١٤٢٣هـ عبر القناة الأولى في التلفزيون السعودي: أن ما يشاهد ويلمس في الوقت الحاضر من تحديث للنظم الإجرائية، وتطوير في الأساليب والوسائل التقنية المساعدة، ما هو إلا دليل واضح على الرعاية الكريمة التي توليها القيادة الحكيمة في المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو نائبه وسمو النائب الثاني حفظهم الله.

وأوضح معاليه في كلمته أن نهج المملكة العربية السعودية في قضائها المرتبط بالشرع المطهر في مختلف جوانبه والقائم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم يعد نهجاً مباركاً حرياً بالاحتذاء والاقتراء، لا سيما مع وجود أنظمة قضائية وقانونية في عدد من الأمم الأخرى مفرغة من داخلها عجزت عن علاج كثير من الظواهر السلبية في مجتمعاتها. وأبرز معاليه سمات القضاء في الشريعة الإسلامية وقال:

إنه يرتكز على أصول وقواعد وثوابت ذات عمق في تحصيل مصالح العباد وحفظ حقوقهم واستجلاب الأمن والخير والعدل في شتى صور حياتهم، وهذا كله نتيجة مؤكدة بسبق الشريعة

الاكتفاء بالبطاقة دون الحاجة للمعرفين

في الصياغة فلا بد من معرفين. كما وجّه معالي وزير العدل كتابات العدل بالملكة باعتماد توثيق الهبات التي ترد إلى الجمعيات الخيرية التي لا تحمل ترخيصاً بنشاطها، أما الإفراغ لأغراض الشراء أو البيع فلا بد من موافقة الجهة المختصة بالإذن بنشاطها. ووافق معاليه - رغبة في التسهيل على المراجعات من النساء - بأن يحضر النساء نسخة مصدقة من السجل المدني لهن في حال تعذر إحضار أصل دفتر العائلة عند إثبات الهوية.

□ صدرت موافقة معالي الوزير على الاكتفاء ببطاقة الأحوال المدنية دون الحاجة للمعرفين في وكالات البيوع ووكالات الترافع أمام الجهات القضائية ووكالات القبض والاستلام ومراجعة الجهات الحكومية وغيرها من الوكالات وكذلك الاكتفاء ببطاقة الأحوال المدنية دون الحاجة إلى معرفين في أقارير تغيير الأسماء والتنازل عن الجنسية ونزع الملكيات وتنازل الدولة عن العقارات لمصلحة أملاك الدولة أو تعديل الحدود والأطوال، ما عدا الوكالات العامة المعدة في النموذج المطبوع من قبل الوزارة أو ما مثله

تشغيل الحاسب الآلي في عدد من كتابات العدل الثانية

□ بدأ مؤخراً العمل الفعلي باستخدام الحاسب الآلي في كتابات العدل الثانية بكل من الأحساء وحائل وتبوك والخبر بعد أن تم تركيب وتشغيل نظام صكوك الوكالات وتشغيله وأصبح استخراج صكوك الوكالات يتم عن طريق الحاسب الآلي خلال دقائق معدودة. وقد قامت كتابات العدل بتدريب الموظفين وتأهيلهم لاستخدام الحاسب الآلي واستخراج الصكوك آلياً.

الجدير بالذكر أن معالي الوزير كان قد وقّع عقد تنفيذ مشروع إدخال الحاسب الآلي في عدد من كتابات العدل الثانية في المملكة بتكلفة تبلغ ٤,٩٨٧,٥٣٤ ريالاً. وتأتي هذه الخطوة في إطار توجيه ومتابعة معاليه لتحديث وتطوير أعمال الوزارة وكافة قطاعاتها بهدف خدمة المراجعين وإنهاء معاملاتهم على نحو ميسر.